في فلسطين، والاردن، وباستمرار، «علاقة تناقضية»[٧]؛ ووضع مصالحه في تناقض مستمر مع مصالحها. أمّا علاقته بـ م.ت.ف. فقد تميّزت، منذ تأسيس المنظمة في العام ١٩٦٤، «بالشكوك والخلافات والصراعات»[٨]. وأدّى منطق الشك المتبادل هذا، والذي تأسّس على النظرة التاريخية لكل من الطرفين، أحدهما تجاه الآخر، الى استمرار غياب الثقة في ما بينهما. وتبعاً لذلك، بنى الفلسطينيون علاقتهم مع الاردن على أساس معارضة موقفه المتمسّك بالاراضي الفلسطينية، وموقفه من قضية التمثيل الفلسطيني وادعائه بالحق فيه، وكذلك موقفه تجاه مستقبل المناطق المحتلة، وموقفه في العلاقات العربية والدولية، ودرجة قربه، أو بعده، من الموقف الفلسطيني، ومدى انسجامه، أو تنافره، معه. وهكذا أُعيد تجديد التنافس القديم بين الملك عبدالله والمفتي في صورة صراع متواصل وأكثر مرارة بين حسين وحركة المقاومة الفلسطينية، بلغ ذروته في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، كما أسلفنا. ومنذ ذلك الحين، «ارتكزت السياسة الاردنية تجاه الفلسطينيين على نمطين من السلوك التوجيهي. توجّه النمط الاول، عموماً، نحو تأمين ' البقاء على قيد الحياة' ، وشمل استخدام التنازلات السياسية والقوة العسكرية بالتناوب؛ أمّا النمط الثاني، فشهد توجّهاً نحو تعزيز القبضة في الداخل [الاردني]، من خلال اعتماد سياسة ' الترغيب والترهيب' ، المتمثّلة في التنمية الاقتصادية والضبط الامني، ونحو إدارة العلاقات الدبلوماسية مع م.ت.ف. ومع القضية الفلسطينية. وكان التعامل الاردني، في الحالتين، يتشكّل من عنصرين متناقضين، هما المهادنة والمجابهة، اللذان تجسّدا في السياسة الحكومية، بدرجات متفاوتة»[٩].

صراع نشط

تميّزت العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية، في الفترة ما بين العامين ١٩٧٢ و١٩٧٤، بالصراع النشط؛ اذ شهدت مواجهات سياسية على غير صعيد، كان محورها «مشروع المملكة المتحدة» الذي أعلن عنه الملك حسين في آذار (مارس) ١٩٧٢[١٠]. غير ان الصراع عاد، في نهاية هذه الفترة، فتمحور في موضوع التمثيل الفلسطيني؛ وبلغ ذروته في أعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. ففي أعقاب الحرب، وفي ضوء نتائجها، عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثانية عشرة (حزيران ـ يونيو ١٩٧٤)، وتبنّى هدف اقامة السلطة الوطنية على كل جزء من الارض الفلسطينية يتمّ تحريرها. ووجدت القيادة الاردنية نفسها قبالة خيارين: امّا التسليم للمنظمة بصفتها التمثيلية والانسحاب من المسألة الفلسطينية، والعودة الى حدود المملكة قبل العام ١٩٤٨، أو التمسّك بمعطيات ما قبل حرب تشرين الأول (اكتوبر) والاصرار على مصادرة الدور الفلسطيني. واختار الاردن تمثيل الشعب الفلسطيني في حدود الضفة الفلسطينية، بحسب قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢. وكان الملك حسين أكّد هذا الموقف في خطاب له سبق عقد مؤتمر قمة الجزائر في العام ١٩٧٣[١١]. غير ان تطوّراً لاحقاً غيّر، الى حدّ بعيد، في الموقف الاردني، ودفع النظام الاردني الى القبول التدريجي بالمستجدات. وقد برز ذلك من خلال الموقف من قرارات القمّة الرابعة لدول حركة عدم الانحياز، الذي عقد في الجزائر، في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣، ومؤتمر القمة العربية السادس (٢٦ ـ ٢٨ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٣) الذي أقرّ، ضمناً، بأن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. واكتفى الاردن بتسجيل تحفّظه من ذلك[١٢]. وجاءت الضربة النهائية لموقع الاردن في مسألة التمثيل الفلسطيني، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤، حين أعلن مؤتمر القمة العربية السابع، الذي عقد في الرباط، اعترافه الصريح بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للفلسطينيين، أينما كانوا. تبعه اصدار اعتراف دولي شبه شامل بالأمر ذاته، ممّا أدّى الى ظهور هدنة في المجابهات السياسية امتدت حتى العام